مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، سمير ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4000
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (28) No (1) 2006

فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي

الدكتور نزار قنوع*
سمير ناصر**

(قبل للنشر في 2006/3/27)

□ الملخّص □

توجد على الساحة الدولية العديد من الجماعات الاقتصادية الدولية التي أصبحت تستخدم القروض لتوقع البلدان النامية في شرك المديونية عبر آلية الاستدانة التي تبدأ عادةً دون شروط مسبقة من قبل تلك الجماعات، لكن التراكم وارتفاع خدمة الديون يوقع الدول المدينة في دورة من السداد للفوائد المترتبة، ثم المطالبة بمزيد من القروض، وعند العجز يأتي السعي لإعادة جدولة الديون عبر الرضوخ لشروط مجحفة من قبل هذه الجماعات ومؤسساتها المالية، وذلك في سلسلة لا تنتهي والمحصلة النهائية استغلال القرار السياسي الذي أصبح مرهوناً للدول المسيطرة على هذه الجماعات.

وفي هذا البحث قمنا بدراسة مدلولات وأبعاد مفهوم جماعات الضغط الاقتصادي الدولي هذه مبينين كيف تقع الدول النامية بفخ المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

*أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
** طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص علاقات دولية – كلية الاقتصاد –جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (28) No (1) 2006

The Trap of Indebtedness as a Style Used by Groups of International Economic Pressure

Dr. Nizar Kanoua*
Samir Nasser**

(Accepted 27/3/2006)

□ ABSTRACT □

The international economic groups have stared using loans as a trap into which developing countries fall. The mechanism of credit usually begins without preconditions. But rising and accumulating debts entrap indebted countries in the circuit of payment interests. This, in turn, requires more loans, and when indebted countries fall short of payment they seek to reschedule their debts under harsh terms imposed by international pressure groups and their financial establishments. Indebted countries are then subjected to political exploitation.

This paper studies the dimensions and meanings of the concept of pressure groups, explaining how developing countries fall into the indebtedness trap of international economic relations.

* **Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Ph.D. Student, Department of Economics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تنتج عن عوامل اقتصادية، وكذلك عن عوامل سياسية. وكما هو معلوم تسهم السياسة بشكل عام في تحقيق أهداف جماعية عبر اللجوء إلى **القوة** سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة، أو عبر **العنف أو الإكراه المادي** " التنظيمي المؤسساتي ". وهذه السياسة تمارس يومياً في مجالات العلاقات الدولية وأصبحت عالمية من خلال **المؤسسات الدولية السياسية والعسكرية** " كمجلس الأمن ، الاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، حلف الأطلسي وغيرها " والمؤسسات **الاقتصادية** " كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة الطاقة الدولية، وناديي باريس ولندن ومنتدى دافوس، وقمة الثماني الكبار، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتحاد النقابات العالمي، غرفة التجارة العالمية، النافتا، آسيان وغيرها " وتحت تأثير السعي إلى القوة، لتحقيق وحماية المصالح المشروعة العادلة، أو السعي للهيمنة والسيطرة لتحقيق المصالح والأطماع غير المشروعة. تجري المزاوجة بين العوامل الاقتصادية والسياسية لخدمة غرض معين هو تحقيق المصالح المشتركة للمؤسسات الدولية هذه الاقتصادية منها والسياسية " سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة " على الصعيد الاقتصاد والسياسة الدولية.

مشكلة البحث:

لقد برزت المشكلة في البحث في أن المراقب لما يحدث على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية يلاحظ أن الدولة لم تعد اللاعب الأساسي والممثل الوحيد على المسرح الدولي، بل إن هناك جماعات اقتصادية دولية، أصبح دورها يتجاوز في كثير من الأحيان دور الدولة (كما يحدث مع الدول الضعيفة – النامية)، وقد يتكامل معها أحياناً أخرى (كما يحدث مع الدول الغنية – الصناعية).

أهداف البحث وأهميته:

تتجلى في تبيان ما هو المقصود بجماعات الضغط الاقتصادي الدولي، وكيف تستخدم القروض لإيقاع الدول في شرك المديونية؟ وما هي المنعكسات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن تنفيذ أسلوب القروض والمديونية على البلدان النامية ؟

منهج البحث:

سوف نتبع أثناء البحث **المنهجين** الوصفي التحليلي والتاريخي.

يقسم البحث إلى قسمين:

أ – مدلولات وأبعاد مفهوم جماعات الضغط الاقتصادي الدولي.

ب – فخ المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أ – القسم الأول: مدلولات وأبعاد مفهوم جماعات الضغط الاقتصادي الدولي .

إن مفهوم جماعات المصالح أو الضغط " اللوبي" قديم تاريخياً في حين **مفهوم** جماعات الضغط الاقتصادي الدولي جديد نسبياً، فمع نهاية القرن العشرين أدت المتغيرات الدولية إلى بروز العامل الاقتصادي كأساس بوصفه العنصر المحرك والمكون الأساسي للقوة والذي سيتحكم مستقبلاً في تحديد أنماط السياسات المستقبلية . وانطلاقاً من ذلك العديد من الدول وخصوصاً الدول الرأسمالية الكبرى، بدأت تستعمل العامل الاقتصادي بشكل مكثّف كوسيلة للتعامل ولمواجهة التهديدات الموجهة إلى مصالحها ، وهكذا برز **العامل الاقتصادي أداة ترغيب وخلق حوافز أو أداة للترهيب والضرب والاحتواء** . وهذا ما تقوم به الدول الرأسمالية الغنية بتحالفها وتكتلها اقتصادياً مع بعضها بعض بشكل مباشر من خلال **الجماعات و التكتلات الرأسمالية الاحتكارية** " كوكالة الطاقة الدولية ونادي باريس ولندن، " أو بشكل غير مباشر من خلال **المؤسسات والهيئات الدولية متعددة الجنسية** " كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، والشركات متعددة الجنسيات".[1]

إن جماعات الضغط الاقتصادي الدولي المعنية رغم أنها لا تمتلك هياكل تنظيمية متشابهة، فهي تمارس أساليب اقتصادية وسياسية، وتمتلك أهدافاً ومصالح مشتركة، قد تكون آنية، وقد تكون بعيدة، فهي تعمل على الساحة الدولية بتناغم يجعل منها جماعات مؤثرة على دول العالم المختلفة وبشكل خاص البلدان النامية ، فالتفاوض والحوار المباشر وغير المباشر وتبادل المصالح والضغط الاقتصادي والسياسي هي أساليب تتبعها هذه الجماعات كأداة ووسيلة لتحقيق مصالحها وسياساتها المشتركة المختلفة على الساحة الدولية، وهذا هو القاسم المشترك الأساسي فيما بين هذه الجماعات.

إن المصالح التي تسعى جماعات الضغط الاقتصادي الدولي لتحقيقها، والتي تقع ضمن الشرعية الدولية والمحافظة على الحقوق الوطنية للدول المنضمة ضمن هذه الجماعات، **عادلة ومشروعة** وتتوافق مع القانون الدولي، لكن هناك بعض الجماعات وخصوصاً التي تتبنى الليبرالية الجديدة وتحمل لواء العولمة والتي يمكن أن نطلق عليها جماعات الضغط الرأسمالية الدولية "**جماعات العولمة**"، تسعى لتحقيق أهداف غير شرعية للسيطرة والهيمنة على دول العالم المختلفة وخصوصاً النامية منها. والدارس والمتابع للعلاقات الدولية الراهنة يلاحظ أن جماعات العولمة تشكل جزءاً كبيراً ومهماً ومهيمناً على الساحة الدولية من بين كل جماعات الضغط الاقتصادي الدولي.

فلقد قامت الدول الرأسمالية الكبرى بتنسيق سياساتها الاقتصادية لتفعيل مستويات تحكمها بالاقتصاد العالمي عبر إنشاء **هيئات** عالمية لضبط بعد معين من النشاط الاقتصادي ، حيث قامت بتشكيل كارتلات أو تكتلات الهدف منها التصرف بشكل جماعي ومتماسك تجاه الدول الأخرى، وصولاً للضغط عليها وتهديدها بفرض العقوبات والجزاءات عليها إذا لم تمتثل لرغباتها ، وقد تحولت هذه الجماعات الاحتكارية إلى منابر للترهيب والتهديد الاقتصادي والسياسي، فمجرد تشكيلها ومعرفة أعضائها وغاياتها يثير الكثير من إشارات الاستفهام . ومن أبرز هذه الجماعات الاحتكارية : – الكارتل النفطي " منظمة الطاقة الدولية " – الكارتل المالي " نادي باريس ولندن "

وتمثل جماعات الضغط الرأسمالية الدولية **الحامل الرسمي للعولمة** الاقتصادية والسياسية في حين يمكن اعتبار الدول الرأسمالية بمنزلة الحامل الاجتماعي لها.

إن جماعات الضغط الرأسمالية الدولية تعتبر **استمراراً** لفكرة المركزية الرأسمالية" المركز والأطراف " (الاتحاد الأوروبي، أوروبة المركز والمناطق المحيطة أطراف، النافتا، الولايات المتحدة المركز، وبقية الدول أطراف، آسيان، اليابان المركز والبقية أطراف (وهناك علاقة قوية جداً بين المراكز الثلاثة). فالرأسمالية الكونية " شرط بقائها هو استلابها للشعوب الأخرى " .

ويمكننا ملاحظة أن من أبرز الأسباب الكامنة وراء ظهور جماعات الضغط الاقتصادي الدولي تتجلى في :

1 – ضغط الرأي العام الدولي والأطماع المتزايدة والمستمرة لدول المركز الرأسمالية في ثروات العالم وطاقاته " حيث إن تزايد أطماع الدول الرأسمالية الغنية وتعارض هذه المصالح مع الرأي العام المحلي والعالمي دفعها للتكتل وتنظيم نفسها داخل جماعات، لتتهرب من ضغط الرأي العام المحلي والدولي ومن مسؤولياتها الأخلاقية الدولية تجاه البلدان الفقيرة .

2 – ظهور قوى اقتصادية سياسية خارجة عن سيطرت دول المركز الرأسمالية ومنافسة لها.

3 – كما ويعتبر توازن القوى الرأسمالية أحد الأسباب المهمة لنشوء جماعات الضغط الاقتصادي الدولي : " انطلاقاً من أن التحالفات الجماعية الاقتصادية والسياسية تعمل على تحقيق هذا التوازن وتضبط الصراعات بدلاً من التصادم والصراع المتبادل "

وبناء عليه يمكننا أن نعرف جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، **بأنها** " عبارة عن منظمات أو مؤسسات وتكتلات اقتصادية دولية متعددة الجنسيات تشكلها الدول المختلفة لتحقيق أو حماية مصالحها المشتركة الآنية منها أو البعيدة، المشروعة أو غير المشروعة على الصعيد الاقتصادي والسياسي الدولي " .

في حين يمكننا أن نعرف **جماعات العولمة**، أو جماعات الضغط الرأسمالية الدولية على أنها: (عبارة عن تكتلات اقتصادية أو منظمات أو مؤسسات اقتصادية متعددة الجنسية تُنشئها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية الغنية، تمارس أسلوب الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول والتجمعات الدولية الأخرى في العالم لتحقيق أهدافها ومصالحها عبر فرض النموذج الرأسمالي "النيوكلاسيكي" في اقتصاد السوق على الساحة الدولية).

فجماعات الضغط الاقتصادي الدولي برزت كأحد المظاهر الجماعية لسياسة استخدام القوة " فلتحقيق أهداف أي دولة لابد من وسيلتين : استخدام القوة أو الفعل السياسي. (فجماعات الضغط الاقتصادي الدولي حققت عبر الأمن الجماعي الوصول إلى الأهداف دون استخدام القوة العسكرية) .

إن جماعات الضغط الرأسمالية الدولية لديها العديد من وسائل و**أساليب الضغط الاقتصادية والسياسية** ، فقد اتبعت هذه الجماعات وسائل وأساليب متعددة ، منها التقليدي القديم ومنها الحديث المعاصر ، وقد تكون هذه الأساليب مختلفة أحياناً ومتكاملة أحياناً أخرى، ومن أبرز هذه الأساليب على الساحة الدولية، التدخل بالشؤون السياسية الداخلية عبر فرض شروط سياسية واقتصادية للحصول على القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، وتهميش دور الدولة سياسياً واقتصادياً "عبر تشكيل ما يسمى حكومات القطاع الخاص ".

حيث يلاحظ أن دور الدولة في البلدان النامية ينطوي على تناقض مزدوج إذ تحرص الدول الرأسمالية المتطورة أن تستمر الدولة في أداء وظيفتها الاقتصادية في البلدان النامية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال الأجنبية، وتطبيق قوانين اقتصاد السوق وتصفية القطاع العام والسير في طريق الخصخصة، فضلاً عن الاستمرار في قمع الجماهير وتدجينها، وامتصاص التوترات الاجتماعية. وبعد أن يتسنى للدولة الرأسمالية المتطورة السيطرة على أسواق هذه البلدان وبعد أن توسع مجالها الحيوي سرعان ما **تتوجه لتهميش دور الدولة** في هذه البلدان وتحطيمها وتتخلى عن دعمها لها. وهنا لابد من الاعتراف بأن دور الدولة في البلدان النامية في تراجع مستمر تحت تأثير تراجع عناصر قوة الدولة المتمثلة في حجم السوق، وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وضعف القدرة العلمية والتقانية، و**هشاشة الاستقرار السياسي**.[2]

فنتيجةً لتفاقم معاناة الدول النامية وأزماتها الاقتصادية وضِع بعضها تحت رحمة المؤسسات النقدية الدولية الواقعة تحت سيطرت دول الغرب الرأسمالية، وإغراقها بالديون، وفرض إجراءات هيكلة اقتصادياتها ودفعها للتحول

باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح، مما قلص دور الدولة إلى الحد الأدنى، وكان المطلوب تنفيذ التوصيات الخاصة بإدماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي تحت ظل العولمة الاقتصادية مع ما رافق هذه التطورات من عوامل أخرى أبرزها تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات، والتقدم في مجال المعلوماتية والاتصالات، وبروز دور رأس المال العالمي في حركته السريعة بين مختلف أنحاء العالم متخطياً الحدود، وقيام منظمة التجارة العالمية.

هذه العوامل جميعها أدت إلى تزايد اتجاه التهميش في دور الدولة الوطنية، والتركيز على انسحابها من دائرة التدخل في الشأن الاقتصادي وتحديد دورها في إطار الوظائف التقليدية،... وهكذا أصبح ولوج اقتصاد السوق مرادفاً لما تتعرض له البلدان النامية من ضعف واضطرابات اجتماعية ناجمة عن اتساع دائرة الفقر والبطالة .[3]

أما مرتكزات السياسة الخارجية لجماعات الضغط الاقتصادي الدولي فتظهر في الآتي:

1 – الحفاظ على الأمن الاقتصادي والسياسي الجماعي لدول المركز الرأسمالية (فالهدف من وجود توازن القوى والأمن الجماعي هو تحقيق الاستقرار الذي يقوم على وجود القوة بمظاهرها المختلفة ، إذاً هما لا يعطيان أمن راسخ، وإنما حالة من الاستقرار فقط إلى وقت تتحرك فيه القوة عملياً . **فالردع المتبادل** بين الدول الرأسمالية الكبرى التي كانت تتصارع للسيطرة على العالم دفع إلى وجود وعي مسبق لديها بعدم إمكانية تحقيق الانتصار من خلال استخدام القوة وتحقق توازن القوى، الذي أسهم في تحقيق فكرة الأمن الجماعي لهذه الدول عبر جماعات الضغط الاقتصادي الدولي .

2 – المحافظة على هيمنة وسيطرت الدول الرأسمالية المتقدمة على ثروات العالم المختلفة وتأمين المتطلبات والاحتياجات اللازمة لهذه الهيمنة " فقانون قوة الدولة أو ضعفها يربط بين متطلبات الهيمنة الخارجية وبين إمكانات الدول – بريطانية بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت كلفة الهيمنة أكبر من حجم ثرواتها ومواردها .".

3 – زيادة قوة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً وسياسياً بشكل مستدام وتوسيع المجال الجغرافي والحيوي لهذه القوة.

4 – احتواء الأقطاب والقوى الاقتصادية والسياسية الجديدة الناشئة خارج إطار سيطرت دول المركز الرأسمالية.

إن استراتيجية الضغط الاقتصادي والسياسي الدولية للدول الرأسمالية المتقدمة عبر جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، رُسِمت ونُفذت وما تزال تنفذ حتى وقتنا الحاضر. ومن هنا كان لابد من ظهور العديد من المنعكسات على البلدان النامية . هذه الآثار والمنعكسات تتمركز حول نقطتين رئيستين: 1 – إخراج سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي من يد البلدان النامية والضعيفة. 2– والتبعية لهذه الجماعات والدول الصناعية المتقدمة من ورائها ومن ثم الهيمنة والسيطرة على مقدرات وطاقات البلدان الضعيفة (النامية).

إن هذه المنعكسات سوف تقود إلى تبعية البلدان النامية بشكل عام والدول العربية، اقتصادياً وسياسياً لجماعات الضغط الاقتصادي الدولي وللدول التي تقف من ورائها، ومن أبرز أشكال التبعية: (التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية والتبعية السياسية) . وتعتبر **التبعية السياسية** بمثابة المحصلة الأساسية لكل أشكال التبعيات الأخرى، وخصوصاً أن هناك هيمنة وسيادة للقرار السياسي على القرار الاقتصادي وغياباً لمؤسسات صنع القرار الاقتصادي والسياسي في معظم البلدان النامية .

إن جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، وخصوصاً جماعات العولمة منها، في علاقاتها الدولية مع الدول والتجمعات الدولية الأخرى، ستحدث انعكاسات متعددة اقتصادية وسياسية، وخصوصاً على البلدان النامية كون هذه البلدان ضعيفة، ولم تصل إلى مرحلة أن تتعاون وتتكتل بشكل يجعلها قادرة على المواجهة بشكلٍ فعّال، ولذلك في هذا المجال سوف تتأثر البلدان النامية في **أغلب الأحيان** اقتصادياً وسياسياً بشكل سلبي في علاقاتها مع هذه الجماعات

وخصوصاً جماعات العولمة منها، فالدول النامية تعتبر بمنزلة المجال الجغرافي والحيوي التوسعي لعمل هذه الجماعات.

ب – القسم الثاني: فخ المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية:

على مر التاريخ البشري، كانت آلة السيطرة تخضع الضعفاء دوماً، وتحولهم إلي عبيد أسرى لخدمة الأقوياء، وإذا كانت الغزوات القديمة والحروب، تستخدم الجيوش والأسلحة، فان الغزوات الحديثة لا تقف عند هذا الحد، فهي تستخدم أسلحة أمضى وأقسى، تتصدرها أسلحة الحصار الاقتصادي والتجويع، نهب ثروات الفقراء، ثم إغراقهم بالمديونية، ومن ثم خدمة الدين وهكذا.

يقول الباحث السويسري " جان زيغلير"، عن الديون إنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، وهو لا يصنفها كذلك إلا لأنها تشكل السبب الرئيس للفقر والجوع والحرمان من التنمية المستدامة، بالرغم من أن هذه الدول، تنهب ثرواتها من قبل الاستعمار الجديد وشركاته الاحتكارية. ففي كتابه الجديد " ألف إقطاعي يحكمون العالم"، يدلل علي ذلك بالقول : " في عام 2003 بلغت ديون أميركا اللاتينية 790 مليار دولار، وبلغت خدمات هذه الديون أو فوائدها التي هي مجبرة على دفعها كل سنة: 134 مليار دولار، فماذا يتبقي لها من أجل التنمية ورفع مستوى شعوبها؟ أما ديون الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية أي العالم العربي في الواقع فقد بلغت 320 مليار دولار في السنة نفسها، وخدمتها تبلغ سنوياً 42 مليار دولار، فماذا تبقى لنا إذاً لكي نصرفه على التنمية أو حتى شراء رغيف الخبز؟ ماذا تركوا لنا؟ على هذا النحو يتحكمون بالأنظمة والشعوب والرؤساء والوزراء.

إن ذلك هو استخدام لأسلحة الدمار الشامل، فالواقع إن الغرب يمتلكها ولكن من نوع آخر أكثر فتكاً ربما، فهو يمتلك سلاحين أساسيين لإخضاع الجنوب الفقير وكل البشرية: إنهما الديون المتراكمة علي العالم الثالث، والتجويع، أليس التجويع سلاحاً من أسلحة الدمار الشامل ؟ أليس تجويع مئات الملايين، بل وقتلهم جوعاً بالملايين أيضاً هو سلاح تدمير شامل؟ أليس تراكم الديون بالمليارات على كاهل هذه الدول الفقيرة سلاحاً ردعياً شاملاً ؟ الواقع أن إستراتيجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الغربية الكبرى تتمثل فيما يلي: إثقال كاهل دول الجنوب بالديون الباهظة من أجل التحكم بها لاحقاً عندما لا تستطيع تسديد هذه الديون، وأحياناً لا تستطيع تسديد فوائد الديون أو خدماتها كما يقال.. على هذا النحو يسيطر الغرب على العالم كله من الهند إلى إفريقيا، إلى آسيا، إلى روسيا، إلى أميركا اللاتينية، إلي عالم العرب والمسلمين.. على هذا النحو يمسك بخناق الجميع. [4]

وفيما يلي جدول يوضح تطور المديونية الخارجية للدول النامية ما بين 1995–2000.

تطور حجم الديون على الدول النامية وخدمتها (1995– 2000) مليار دولار

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط الفترة (1995–2000)
الدين الكلي	1805	1898	1966	2104	2155	2120	2005
خدمة الدين	–	–	–	–	–	347.6	–
مدفوعات خدمة الدين "كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات"	23.3	24.6	24.7	26.7	28.9	22.5	25.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، ص 8 – 17

ويلاحظ من الجدول كيف ارتفع حجم الدين الكلي للبلدان النامية بشكل ملحوظ ومتعاظم مع بداية النصف الثاني من التسعينيات حيث وصل متوسط حجم الدين الكلي خلال تلك الفترة (1995– 2000) إلى 2005 مليار دولار، في الوقت نفسه وصلت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات إلى 25.2% وهذا يعبر عن دور الدين وخدمة الدين في تآكل واردات البلدان النامية من العملة الصعبة، التي هي في أمس الحاجة لها من أجل تنميتها.

وتشير إحصائيات المعهد الدولي للديمقراطية الاقتصادية الأمريكي إلى أن ديون الدول النامية زادت من 100 مليار دولار عام 1973 إلى 1700 مليار دولار عام 1999 و2500 مليار دولار عام **2003** ويشير المعهد على موقعه الالكتروني أنه مع تراجع القيمة الفعلية للمواد الأولية في الدول النامية بحوالى 60 بالمئة في السنوات الأربعين الماضية التي لا تزال تتراجع، فإنه من الواضح أن الديون لن يكون من الممكن سدادها . [5]

إن مفهوم المديونية "المقصود هنا" يبرز في كتاب " التحدي العالمي " للمؤلف "جان جاك شرايبر" حيث يشرح فيه **الطريقة** التي تمكنت بها مؤسسات المال "الإمبريالية" من إغراق العالم الثالث –عالم الجنوب كما يطلق عليه– بالديون، وقد تم ذلك بطريقة منهجية مبرمجة فيها الكثير من الخداع عبر علاقات مشبوهة بأصحاب القرار لدفعهم إلى الاستدانة حتى دون حاجة دولهم إلى ذلك.

"إن آلية الاستدانة تبدأ عادة دون فرض شروط مسبقة من قبل تلك المؤسسات، ولكن التراكم وارتفاع مقدار خدمة الديون، ليبتلع نسبة كبيرة من موازنة الدولة، ثم الدخل القومي، يوقع الدولة المدينة في دورة من السداد للفوائد المترتبة ثم للمطالبة بمزيد من القروض، وعند العجز عن السداد، وهو ما يحصل، يأتي السعي لإعادة جدولة الدين عبر رضوخ لشروط مجحفة من قبل الثلاثي المالي (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، نادي باريس)، وذلك في سلسلة لا تنتهي يدفع ثمنها عادة أصحاب الدخل المحدود والفقراء، وأخيراً عملية النمو الضرورية لاستمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالمحصلة النهائية استغلال القرار السياسي الذي يصبح مرهوناً للدول المسيطرة على المؤسسات المالية العالمية".[6]

كان الظهور الأول لأزمة المديونية بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 بعد إعلان الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" فصل الدولار عن الذهب، الأمر الذي أثار العديد من المشكلات في نظام النقد الدولي، وانعكس ذلك على استقرار المعاملات الدولية، وفي هذه الأثناء استطاع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إقناع الدول النامية بإمكان إحداث تنمية من خلال القروض، وذلك بعد تعويم أسعار الصرف حيث زادت المضاربات، ومع

ارتفاع أسعار النفط وتحويل عوائده المتزايدة إلى أرصدة في البنوك الأجنبية ولكي تقوم تلك البنوك بدفع الفوائد الناجمة عن تلك الديون سارعت بالبحث عن طالبي القروض من الدول النامية وإغرائها بإمكان إحداث تنمية من خلال القروض، خاصة أن هذه القروض بدأت بشروط ميسرة وفوائد منخفضة عوضاً عن الاعتماد على الشركات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي شكل إغراء كبيراً للدول النامية التي كانت قد بدأت بوضع وتنفيذ خطط التنمية الطموحة، مما جعلها تقبل الاستدانة بشكل كبير من صندوق النقد الدولي، ومن مؤسسات الإقراض الدولية واقتراض مبالغ ضخمة جداً لإنفاقها في مشاريع البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية.

ومع مرور الوقت تعاظم الاقتراض الخارجي في حين ذهبت نسبة لا بأس بها منه لتمويل الاستهلاك، بالإضافة لذلك، فإن الإنفاق الاستثماري قد توجه نحو مشاريع غير كفوءة وباهظة التكاليف، مما تسبب في حدوث هدر في الأموال وإحداث خسائر كبيرة وارتفعت أسعار الفائدة حين عادت أسعار النفط للارتفاع مجدداً عام 1979، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار المواد الأولية التي تشكل العنصر الأساسي في صادرات الدول النامية، فتقلصت قدرة هذه الدول على السداد، وتفاقمت تكلفة سداد الديون، مما حدا بالدول النامية للاقتراض من جديد لتسديد الالتزامات المترتبة عليها، حيث تحولت الديون من عامل دعم إلى معوق من معوقات التنمية وتفجرت أزمة المديونية كأزمة عالمية عام 1982، حين أعلنت العديد من الدول "المكسيك، البرازيل، الأرجنتين،" عجزها عن أداء الالتزامات المالية تجاه الدائنين..[7]

نستنتج مما سبق أن صندوق النقد الدولي يعتمد منهجية تبدأ بتقديم القروض من أجل التنمية، حيث تستمر مع عجز الدول عن سداد الديون، وفي هذه المرة يقدم الصندوق القروض مع تحويل اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاد السوق عبر برامج الاصطلاح الهيكلي التي تفرض على الدول العاجزة عن سداد ديونها والتي تسعى لجدولة ديونها التي ربطت بشروط كثيرة.

يزعم الخطاب الرسمي (للدول الغنية) أن التحرر الاقتصادي خاصة المالي يؤدي إلى حرية جريان القروض والاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول بحسب حاجات السوق العالمية، لكن الذي حدث أن اتساع نطاق اقتصاد القروض والتسهيلات الائتمانية على الصعيد الدولي، وتفاقم عجوز المدفوعات الجارية لدى البلدان النامية، وتزايد عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية لهذه البلدان، أدت إلى ازدياد تبعية بلدان العالم الثالث تجاه (الصندوق النقدي الدولي)، وذلك في الوقت ذاته الذي شددت فيه هذه المؤسسة من شروط تمويلها... كما أن النسب المتزايدة التي لم يسبق حصولها بهذه الكثافة لعمليات التمويل المشروط عكست علاقات القوى التي أجبرت بلدان العالم الثالث على التسليم بالشروط الواردة في الوصفات المفروضة من قبل أهم مقرضي التسهيلات الائتمانية للصندوق النقدي الدولي. انطلاقاً من هذا الوضع أيضاً قوي الدور الوصائي للصندوق على الصعيد الدولي.[8]

إن الترابط واضح ومتين بين متطلبات كل من الصندوق والبنك الدوليين، فهما ينطلقان من رؤية موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية المدينة، إنما يعود في التحليل الأخير، إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، وعليه فإنه للخروج من هذا المأزق ومن حالة الركود يتعين على البلد المعني أن يقوم بإحداث تغييرات في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعي. " مما تجدر ملاحظته هنا أن كل من الصندوق والبنك الدوليين يهملان تماماً العوامل الخارجية، ويعتبراها غير موجودة أصلاً ".

إن وصفة البنك الدولي المتعلقة ببرنامج التكييف الهيكلي، لا تختلف في جوهرها ومراميها عن وصفة صندوق النقد الدولي المتعلقة ببرامج التثبيت الاقتصادي.[9] ، ففي عام 1980 قرر البنك الدولي إنشاء ما يسمى " بالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي " ، فلقد "أدرك" البنك أن كل ذلك لن يتحقق إلاّ إذا استطاع البلد أن يمضي قدماً في تنفيذ برامج التثبيت، قصيرة الأجل، التي يضعها الصندوق كمقدمة ضرورية لتحقيق "الإصلاح الجذري الشامل للاقتصاد القومي"، وهو يهدف من ذلك كله إلى "وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها"، إما لزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي أو المحافظة عليها، وذلك لضمان توفير العملات الأجنبية التي تمكن الدولة من استعادة قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية واستعادة قدرتها على التعامل مع أسواق الاقتراض الدولية.

في ضوء ذلك كله، أصبحت قروض التكييف الهيكلي بما تضعه من موارد للبلد "يمتد تسويتها من خمس إلى عشر سنين" وسيلة أساسية لتمكين صندوق النقد الدولي من تنفيذ برامج التثبيت التقليدية التي يفرضها على البلاد المدينة، وضمان انفتاحها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بالشروط التي يراها رأس المال العالمي، وبذلك تكاملت، وبشكل عضوي، سياسات التثبيت قصيرة الأجل للصندوق (من 3 إلى 5 سنوات) مع سياسات التكييف الهيكلي متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يضعها البنك.[10]

إن وصاية الصندوق النقدي الدولي على السياسات الاقتصادية للبلدان المدينة قد اتسع نطاقها شيئاً فشيئاً حتى شملت بعض البلدان التي إن كانت بحاجة عاجلة لاستعادة ثقة المصارف التجارية، فإنها لا تستطيع (أو لا ترغب) أن تجري سحوبات على الصندوق.

وهكذا نجد أن هذه البلدان عقدت "اتفاقات دعم شكلية أو رمزية" دون أن تجري أي سحب، وذلك فقط بغاية الحصول على (شهادة رضا) من قبل المدير العام للصندوق عن سياساتها الاقتصادية... وهكذا فإن الأخذ بإجراءات "الرقابة المدعومة" أصبح مرتبطاً بشكل لا يقبل الجدل بتطبيق اتفاقيات إعادة الجدولة. حيث تقيّم أجهزة الصندوق البرنامج الاقتصادي للبلد الذي يطلب ذلك بغاية تأجيل ديونه وترسل تقارير التقييم هذه للدائنين للاستعانة بها من أجل اتخاذ القرار الخاص بالإقراض. إن "خطاب النوايا" الذي ترسله الحكومة المعنية للصندوق يحدد الأهداف التي تضعها الحكومة لنفسها لفترة قادمة ويذكر غالباً من بينها مقادير الموارد والنفقات العامة التي سيتم بلوغها. ويتضمن خطاب النوايا أيضاً الوسائل التي ستستخدمها الحكومة صاحبة الخطاب لتحقيق الأهداف المشار إليها.

لقد أخذت الدول الصناعية الغربية تسعى إلى تجميع الدائنين من مصارف ومؤسسات غربية في نواد مثل نادي باريس ونادي لندن. وكان الهدف من هذا التكتل هو التصرف بشكل جماعي ومترابط تجاه البلدان النامية ، مما يتعارض أصلاً وقوانين الاقتصاد الحر " الذي تدعو إليه هي نفسها " .[11]

فنادي باريس الذي يجتمع برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية ، يضم الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة ، كما يضم ، بصفة مراقب ، الهيئات الدولية (البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي) . يجتمع الأعضاء في النادي للتوافق على إعادة جدولة الالتزامات المالية للحكومات المدينة حيال الدائنين ، وعلى تقاسم الجهود التي يجب بذلها من قبل كل طرف من الدائنين . وتفرض قواعد محددة حدوداً ضيقة يجب أن تتحرك ضمنها عملية إعادة الجدولة .

ففي المقام الأول، لا يقبل النادي الاجتماع لبحث شأن بلد مدين إلاّ إذا وقّع اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج التصويب الاقتصادي ، ولا يمكن خرق هذه القاعدة ، التي فرضت منذ عام 1966، إلا إذا لم يكن البلد المدين عضواً في صندوق النقد الدولي ، كما كان الحال مع بولونيا في العام 1981 . (من هنا لا تعقد إعادة الجدولة إلا في حدود التزام البلد المدين باتجاه إجراءات تصحيح المسار الاقتصادي) .

وفي المقام الثاني ، لا يتناول البحث إلا اعتمادات المصدر العام ، (وتستفيد الاعتمادات التجارية من ضمانة حكومية أيضاً) . وفضلاً عن ذلك فلابدّ من موافقة المدين على الأقل ، على وضع جهوده لسداد الدين على صعيد واحد حيال الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية . (ومن الديون العامة تعتبر الديون المقدمة من قبل الهيئات المالية الدولية غير قابلة للبحث) .كما أن المباحثات لا تتناول من حيث المبدأ إلاّ استحقاقات سداد الدين الأساسي، وليس دفعات الفائدة.[12] إن قمنا بحساب الديون التي تثقل كاهل " دول عالم الجنوب النامي " فإننا نلاحظ أن نادي باريس يدين غالبية تلك الدول بمبالغ طائلة تصل في بعضها إلى ما يزيد عن مئة وعشرون مليار دولار، كالمكسيك على سبيل المثال. [13]

يهتم نادي باريس بمصالح الدول الدائنة ، وجميع أنماط إعادة الجدولة نابعة عن قرارات اتخذتها قمة الدول السبع الكبرى، التي في أغلب الأحيان تعتمد مفهوم الديمقراطية (الذي يعني ملائمة أنظمة الحكم في البلدان النامية مع تطلعاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية).

وهكذا أخذ نادي باريس يلغي ديون بعض الدول ويعيد جدولة ديون دول أخرى بشروط مختلفة أو يرفض القيام بهذا أو ذاك وانطلاقاً من حالات إلغاء ديون البلدان النامية، نستنتج أن الدول الصناعية الكبرى تسعى إلى استفحال المديونية الخارجية لهذه البلدان بطرق عديدة، منها بيع الأسلحة وتمويل مشاريع غير إنتاجية ، ثم يجري إلغاء قسط من الديون يتناسب حجمه مع المكاسب السياسية والاقتصادية للدول الدائنة ، فلو كانت هذه الدول حريصة فعلاً على سلامة مالية البلدان المدينة وعلى مستوى معيشة مواطنيها لبذلت الجهود في سبيل إزالة العقبات أمام صادرات البلدان النامية .[14].

وفي السنوات الأخيرة بدأنا نسمع عن شروط لمكافحة الفساد، وتوفير مبادئ الديمقراطية أو مبادئ الحكم الرشيد ، وحماية حقوق الأقليات السياسية، أو الدينية وبعد أحداث 11 أيلول بدأت هذه الدول تلوح بإجراءات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول كشرط لتدفق رؤوس الأموال إليها سواءً في صورة معونات أو قروض ، وقد جسّد الرئيس بوش هذه الشروط في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك في الفترة 18–22 آذار 2002 حيث أكد أن " تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه الدول لحقوق الإنسان واتخاذها إجراءات فعّالة لاقتلاع جذور الإرهاب والفساد فضلاً عن فتح أسواقها ... وإن الولايات المتحدة ستتعامل بشكل صارم مع ذلك .هذه التوجهات الأمريكية جعلت بعضهم يصف هذه الشروط بأنها محاولة لابتزاز الدول النامية والفقيرة واستغلال ظروفها الاقتصادية الصعبة لإجبارها على انتهاج سياسات تحقق مصالح الدول الصناعية الكبرى .[15].

نستنتج مما سبق أن الدول النامية المدينة، إذا ما أرادت الحصول على قروض جديدة، كان عليها جدولة ديونها في نادي باريس، الذي يطلب منها بدوره، أن تحصل على شهادة (حسن سلوك) من الصندوق والبنك الدوليين اللذين اشترطا تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي كشرط مسبق للموافقة على إعادة جدولة الديون. كما يشترط الصندوق أن يوافق البلد المعني على ما يراه البنك الدولي بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على منح تسهيلاته. وفي هذا الإطار نشأت (المشروطية المتقاطعة) التي تعني الترابط والتداخل بين شروط كلا المؤسستين الدوليتين.

لقد كان الهدف المعلن من سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، التحول إلى اقتصاد حرية السوق مما يؤدي إلى "رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي" وفقاً لما يعلن الصندوق والبنك الدوليين. لكن الذي حدث أن هذه السياسات أدت في البلدان النامية والدول الاشتراكية السابقة

إلى الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية، وإلى فقدان عدد من هذه البلدان درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي، كما أدت إلى الحد من فرص التنمية في الأجل الطويل، وذلك من جراء الأضرار الناجمة عن الانكماش المالي وتقليص فرص التعليم والصحة والإنفاق على الضمان الاجتماعي مما يقلل قدرة المجتمع على تكوين مزايا تنافسية.[16]

وهكذا أصبح جوهر المأزق الذي تواجهه الدول النامية المدينة التي رضخت لتلك البرامج، هو أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية واختيار طريق نموها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي لم تعد بيدها. بعد أن وضعت اقتصادياتها تحت ما يشبه "الإدارة المركزية " لهاتين المؤسستين بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجي، وبعد أن فشلت مجموعة هذه الدول في ضوء طبيعة الأنظمة التي تحكمها عن إيجاد مخرج لأزمة تنميتها وديونها.[17]

وبالرغم من زعم المؤسسات الاقتصادية الدولية (الصندوق النقد والبنك الدوليين) أن إطلاق حرية آليات قوى السوق من الداخل عن طريق الخصخصة وعمل آلية جهاز الأسعار وتخفيض قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الخارجية سوف تؤدي جميعاً إلى رفع وحث نمو الناتج في المستقبل ما دام هناك سماح بهامش أعلى للربح عن طريق حرية اتخاذ القرار على مستوى كل وحدة وكل مشروع، باعتبار أن الأنشطة الاقتصادية أصبحت مستقلة، وبمنأى عن الهدر الذي كان يحدث بالماضي بفعل تدخل الدولة في الاقتصاد، كذلك فإن انخفاض الأسعار الذي يحدث من جراء تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات، وذلك بسبب انتهاج سياسات نقدية تربط مستوى التشغيل بالناتج فقط بدعوى ضرورة كبح جماح الأسعار على نحو يمكن للبطالة أن تتزايد في سياق معدل التضخم باعتبارها ثمناً مؤقتاً يتعين دفعه من أجل إفساح المجال أمام مرحلة التوازنات الاقتصادية والنقدية الانتقالية، الأمر الذي يحقق هدفاً محدداً ألا وهو : رفع مستوى الإنتاج والتشغيل والتصدير وذلك بعد المرحلة الانتقالية هذه. [18] بالرغم من هذا الزعم، فإنه في التحليل الأخير، لبرامج إعادة الهيكلة المذكورة سابقاً أظهرت وتظهر أنها تنطوي على مخاطر كثيرة على الدول التي تتبناها.

ومن خلال دراسة المعطيات المالية لدى صندوق النقد الدولي يظهر بأن احتياطياته النقدية الإجمالية بلغت حتى آذار 2002 نحو 271 مليار دولار، ويمكن التصرف مباشرةً بـ 77 مليار دولار منها، وبالرغم من ذلك بقيت مساهماته غير فعّالة في خدمة استقرار وتطوير الاقتصاد الدولي، وخصوصاً أنه نجح حتى الآن في إيصال وصفاته إلى البلدان النامية التي لا تنسجم في معظم فقراتها مع توجهات وحاجات أبناء هذه البلدان... وهذا ما جعل بعضهم يصفون الصندوق بأنه مؤسسة لمتابعة الكولونيالية لكن بوسائل جديدة. [19]

ففي عام 1994 عصفت الأزمة المالية بالاقتصاد المكسيكي، وهو من أكبر اقتصاديات القارة الأمريكية، وتنطح خبراء البنك الدولي كما هي العادة لمهمة مساعدة المكسيك في المال والوصفات. ولكن الأزمة جمدت ولم تنته ولا يزال الاقتصاد المكسيكي يقف على شفير الهاوية. وبعد ذلك بأقل من ثلاث سنوات تحول الإعصار إلى نمور آسيا، فاقتلع كل ما حققته هذه النمور خلال مدة تزيد على ثلاثة عقود من التنمية.

و كان أحد أهم أسباب انهيار النمور موافقة حكومات هذه البلدان على تطبيق وصايا ووصفات صندوق النقد الدولي، وخصوصاً تحرير الأسواق المالية، وعندما طلب من خبراء صندوق النقد الدولي تقديم وسائل العون والنصح للخروج من الكارثة لم يمتلك شيئاً "جديداً" يقدمه... ولم تنج من براثن هذه الأزمة سوى (ماليزيا)، التي عزمت على إدارة ظهرها لصندوق النقد ورفضها العمل بنصائحه ووصاياه.

وما كان الاقتصاد العالمي يلتقط أنفاسه حتى عصفت أزمة مالية أخرى بسوق ناشئة وهي السوق الروسية. ولم يكن صندوق النقد وسياساته بعيداً عن أسباب الانهيار الذي عصف روسيا عام 1998،حيث يقول المحللون إن الصندوق أضاع روسيا عندما تركها للقطاع الخاص ولآليات اقتصاد السوق بلا توجيه، فالنظام الاقتصادي الروسي لم يكن لديه القدرة على حمل هذه التحولات، فالخصخصة التي يطالب بها الصندوق كانت سابقة لأوانها وأدت إلى تحول ممتلكات الأمة الروسية إلى أيدي طبقة مجرمة، وبعد ذلك بأقل من عامين انتقلت الأزمة إلى تركيا والأرجنتين وهما من (التلاميذ المطيعين) لصندوق النقد. والملاحظ أن هناك 44 دولة عميلة للصندوق هي مقترض مزمن. بمعنى أنها لم تستطع قط رفع اسمها من قائمة فقراء العالم.[20]

هناك دراسة تقول إن برامج الصندوق لم تؤد إلى تخفيض حدة المديونية، بل أدت إلى العكس تماماً، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج، انتقل ثقل مديونيتها الخارجية قياسياً بالناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى 154% في منتصف التسعينيات. أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76% فقط خلال الفترة نفسها.[21]

النتائج:

انطلاقاً مما سبق يتبن لدينا :

– كيف قامت الدول الصناعية المتقدمة وجماعات الضغط الاقتصادي الدولي باستغلال حاجة ورغبة الدول النامية للأموال لتحقيق التنمية من جهة، واستغلالها غياب استراتيجية حقيقية للتنمية فيها من جهة أخرى، عبر تقديمها للقروض الميسرة وبسرعة الأمر الذي أدى في النهاية إلى خلق إرباك في عملية التنمية ووقوع البلدان النامية في فخ المديونية .

– الاعتماد المتبادل والتعاضد الاقتصادي والسياسي بين جماعات الضغط الاقتصادي الدولي " المؤسسات المالية الدولية " والتعاون فيما بينها وفق آلية متكاملة مترابطة ومنسقة، أدت إلى أزمة مديونية في الدول النامية، جعلتها تابعة للجهات الدائنة وأخضعت قراراتها الاقتصادية والسياسية لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها.

– كيف أدت المديونية إلى إفقار الدول النامية وتوجيه مواردها في سبيل تسديد خدمتها، وأدت إلى أزمات سياسية واجتماعية، وبالطبع سداد الديون لا يكون إلا بالعملة الصعبة، وهذا يعني أنها ستسدد من عوائد الصادرات، وذلك سيؤدي إلى إعاقة عملية النمو الاقتصادي واستمرار تخلف هذه البلدان . فإذا ما تأملنا بعمق في الأصول الفكرية والمبادئ الجوهرية التي ارتكزت عليها ليبرالية التكييف (برامج الصندوق والبنك الدوليين)، فإنه من الممكن استخلاص أربعة أهداف رئيسة لها ، تصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدائم نحو زيادة متوسط معدل الربح في البلاد التي خضعت لتلك الليبرالية .

وهذه الأهداف هي:

1. خلق جيش احتياطي متزايد من البطالة في بلاد العالم الثالث لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسيات.
2. إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي ، ليسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قوي ، بعد أن توافرت لديها الامتيازات والضمانات كافة التي تتمتع بها أصلاً في بلادها الأم.
3. إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها وبالذات تجارة الاستيراد ، لكي تتمكن الرأسمالية الصناعية من زيادة تصديرها إلى أسواق هذه البلاد ، مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها الإنتاجية المحلية .
4. توفير رصيد كاف من العملات الأجنبية التي تلزم لتمويل تحويلات أرباح ودخول الشركات المتعددة الجنسيات التي ستفد إلى هذه البلاد (خاصة إذا كانت ستنتج للسوق المحلي) ولكي تتمكن هذه البلاد من تمويل فاتورة وارداتها (بعد فتح الباب على مصراعيه للاستيراد) فضلاً عن تمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية (بعد انتهاء فترة إعادة جدولتها) .[22]

المقترحات:

– على **الصعيد الداخلي** للبلد المدين، لا بديل عن إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المحلية من خلال ترشيد الإنفاق العام عبر محاربة الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية والخدمية الحكومية ووضع معيار ألا يتجاوز معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتنمية الموارد العامة وخصوصاً الضريبية واستخدامها لتشجيع الادخار،وأيضاً مواجهة الاختلال التجاري والإنتاجي عبر تحسن الإنتاج الزراعي للحد من الواردات الغذائية، ومعالجة العجز المالي عبر إتباع سياسة مالية تؤدي إلى تقليص النفقات، بالإضافة إلى إيجاد إدارة متخصصة لإدارة الدين العام تضع حد معين لسقف الدين لا يجوز أن تتخطاه المديونية الخارجية.

– على **الصعيد العالمي**، العمل على تفعيل دور الأمم المتحدة، وذلك بعد إصلاح مؤسساتها وتحويلها إلى هيئة لجميع الأمم، وهذا سيؤدي إلى الحد قدر الإمكان من نفوذ الدول والمؤسسات الدولية والضغط الذي تمارسه عبر مؤسساتها المالية. والعمل بشكل جماعي لحض الدول الغنية على تخفيف ديونها أو إلغائها عن الدول الفقيرة، وخصوصاً القروض العسكرية التي استقرضت لخدمة سياسات تنسجم مع مصالح الدول المانحة وعزل الاعتبارات السياسية عند الإعفاء من الديون . كما يتعين حث الدائنين على إمكانية تبديل الديون وتحويلها إلى استثمارات محلية أو مقايضتها بسلع قابلة للتصدير .

وهكذا يظهر لنا كيف تمكنت المؤسسات المالية الدولية، وبشكل خاص الثلاثي المالي " الصندوق والبنك ونادي باريس " من إيقاع قسم لابأس فيه من بلدان العالم في فخ المديونية مستخدمة شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، أدواتها ووسائلها، وآلياتها المتعددة في ظل منظومة العولمة التي من أحد أهم سماتها **هو انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دائرة صنع القرار السياسي والاقتصادي بالدولة**، وبذلك أصبحت **(مراكز القرار)** تقبع خارج البلاد، **داخل دائرة صنع القرار في جماعات الضغط الاقتصادي الدولي**، ومتروك للحكومة المحلية أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية على السياسة المطلوب تنفيذها أمام شعبها..

المراجع:

1 – شدود، ماجد – *المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي*، د. دار.ن ، دمشق ،1998 .

2 – عبيد الناصر، ناصر – *ملامح الرأسمالية المعولمة وخصائصها*. جريدة البعث، دمشق، عدد (11998)، 16 / 2 / 2003.

3 – حمد، حنان – *دور الدولة في ظل التغير في المناخ الإقليمي والدولي*. جريدة تشرين، دمشق، حلقة نقاشية أقامها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2005/12/30.

4 – شاهين، زكريا – *ديون الفقراء: أسلحة دمار شامل!*. موقع عرب أون لاين، تاريخ 2005/7/10.
www.alarabonline.org/print.asp?fname=/data/2005/07/07-10/888.htm

5 – الفقيه، حسن – حسن، عمر – *قمة الـ 77 : دعوات للاغنياء لحل مشكلة الديون المزمنة*. موقع ميدل إيست أونلاين، الدوحة، قطر، بتاريخ 8 / 1 / 2006 .ww.middle-east-online.com/qatar/?id=31493

6 – غزاوي، زهير – *المؤسسات المالية الدولية والتدخل في القرار السياسي العربي*. جريدة الثورة، دمشق، عدد (11787)، 2002/5/14 .

7 – المشعل، ياسر – *أزمة الديون، طريق لاستعباد العالم الثالث*. صحيفة الاقتصادية، دمشق،عدد (21)، 2001/11/11، ص 10 .

8 – ليريتو ، ماري فرانس – *الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث* ، ترجمة د. هشام متولي ، دار طلاس، دمشق، 1993 .

9 – الحمش، منير – *الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية،جمعية العلوم الاقتصادية، 2002/4/9 ، ص (9+10+11).

10 – العايدي، زكي – *التاريخ السري للبنك الدولي* ، ترجمة سينا للنشر، القاهرة ، 1992 .

11 – صيّادي ، محسن فؤاد – *ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والإقليمية منها* ، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1991 .

12 – برتيليمي، جان كلود – *ديون العالم الثالث*، تعريب حسين حيدر، دار منشورات عويدات، بيروت، 1996.
وعبد العاطي، محمد – *نادي باريس* . الجزيرة نت، بتاريخ 21 \ 4 \ 2002 .
w.aljazeera.net\in-depth\arabic_depts\2002\4\4-21-4.htm

13 – غزاوي، زهير – *المؤسسات المالية الدولية والتدخل في القرار السياسي العربي*. جريدة الثورة، دمشق، عدد (11787)، 2002/5/14 .

14 – نعوش، صباح – *إعادة جدولة الديون الخارجية*. موقع الجزيرة نت، ، 29 \ 4 \ 2002.
www.aljazeera.net\in-depth\arabic_depts\2002\4\4-29-1.htm

15 – علي، مغاوري شلبي – *شروط الديون الخارجية*. الجزيرة نت، 4 \ 5 \ 2002 www.aljazeera.net\in-depth\arabic_depts\2002\4\4-29-4.htm). ونعوش، صباح، – *إعادة جدولة الديون الخارجية*. الجزيرة نت ، بتاريخ 29 \ 4 \ 2002.
www.aljazeera.net\in-depth\arabic_depts\2002\4\4-29-1.htm

16 – الحمش، منير – *الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي*. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية،جمعية العلوم الاقتصادية، 2002/4/9، ص (11+14+15).

17 – العايدي، زكي – *التاريخ السري للبنك الدولي* ، ترجمة سينا للنشر، القاهرة ، 1992.

18 – حسن، بسام محيي الدين – *برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية للإصلاح في البلدان النامية– خطوة للأمام أم خطوتان للوراء* ،جريدة الاقتصادية عدد (63) ، 2002 ، صفحة 17.

19 – رحال ،علي– *خطط صندوق النقد الدولي بين طموحات الفقراء وضغوط الأغنياء*، جريدة تشرين، دمشق، عدد (8498)، 2002/11/6.

20 – العبد الله، حميدي– *صندوق النقد الدولي هل هو "مستعد لتغيير الدور" ؟!*.جريدة تشرين، دمشق ،عدد (8443)، 2002/12/6.

21 – ولد سيد محمد، المصطفى– *الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية*. الجزيرة نت .
www.aljazeera.net\in-depth\arabic_depts\2002\4\4-30-3.htm

22 – زكي، رمزي – *الليبرالية المتوحشة ، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة*، دار المستقبل، القاهرة، 1993.